

وقّع الرئيس الباكستاني عارف علوي، الخميس، على مسودة حلّ البرلمان، التي رفعتها إليه حكومة شهباز شريف، وكان متوقفاً بموازاة ذلك أن يعين رئيس لحكومة انتقالية، الأمر الذي لم يحصل، ربما بسبب خلافات بين أعضاء التحالف الحاكم. مع ذلك، أكد شريف أنه التقى رئيس المعارضة في البرلمان راجه رياض، وأنه سيعلن رئيس الحكومة الانتقالية خلال ثلاثة أيام.

وقال مكتب الرئيس علوي، في بيان، إن الرئيس وقّع على مسودة حلّ البرلمان التي أرسلها مكتب رئيس الوزراء، وبموجب حلّ البرلمان بعد أن أكمل فترته الدستورية، وذلك تحت المادة الدستورية رقم ٥٨ (١). وفي خطاب له أمام آخر جلسة للبرلمان (جلسة الوداع)، قال رئيس الوزراء الباكستاني إن ما واجهته الحكومة الباكستانية خلال الأشهر الـ ١٦ الماضية لم تواجه أي حكومة في تاريخ باكستان، وكانت مساندة البرلمان لها دعماً وسنداً لقراراتها، كذلك حافظ البرلمان على اللحمة الوطنية.

وأضاف شريف أن باكستان بحاجة إلى التلاحم والتآزر من قبل جميع الأطراف والقوى السياسية والدينية، وأنها تتميز بمرحلة حرجة للغاية، من هنا اتخذت حكومته "قرارات صارمة"، دون أن يذكر تلك القرارات. وجدد شريف وعده بخدمة البلاد أكثر فأكثر إذا ما جاء مرة أخرى رئيساً للوزراء.

أسوأ ما شهدته باكستان

في المقابل، قال رئيس الوزراء السابق، القيادي الأهم في حزب شهباز شريف، سيد خاقان عباسي، إن هذا البرلمان أسوأ البرلمانات التي شهدتها باكستان في تاريخها، ولم ينجز شيئاً للشعب سوى الانقسام. وطلب عباسي الصلح من الشعب الباكستاني، لأنه كان عضو هذا البرلمان، مؤكداً أن "الشعب الباكستاني سيكون سعيداً بعد التخلص من هذا البرلمان الذي كان وصمة عار على جبهة الجميع". زعيم الجماعة الإسلامية سراج الحق قال، في بيان، إن "الحكومة الحالية والبرلمان كانا أسوأ ما شهدته باكستان، وحاولوا فقط إخفاء قضايا الفساد في حق مسؤولين". ودعا سراج الحق للبرلمان والحكومة، ورئيس الوزراء خصوصاً، إلى طلب صلح الشعب عنهم، وهو الشعب الذي "عانى كثيراً بسببهم. البرلمان والحكومة لم يعطيا الشعب إلا غلاء أسعار الكهرباء والغاز والوقود".

ويبدأ البرلمان الباكستاني عمله في ١٣ من أغسطس/ آب ٢٠١٨، بعد انتخابات أجريت في العام ذاته، وكان من المتوقع أن يحل قانونياً في ١٢ من الشهر الجاري، وفق الدستور،



حلّ البرلمان الـ ١٥١ في تاريخ باكستان.. تصدعات وانشقاقات

تعددت عملية تعيين رئيس للحكومة الجديدة". وعين البرلمان الحالي، عارف علوي رئيساً للجمهورية، كذلك عين رئيس الوزراء، هما رئيس الوزراء الحالي شهباز شريف، ورئيس الوزراء السابق عمران خان، وكان الشيء الأكثر خصوصية في البرلمان الخامس عشر، وأنه أطاح حكومة رئيس الوزراء عمران خان من منصبه من خلال سحب الثقة عنه في شهر إبريل من العام الماضي.

الذي ينص على إجراء الانتخابات العامة في البلاد خلال ٦٠ يوماً إذا أكمل البرلمان فترته الدستورية، ولكن إذا حلّ قبل إكمال فترته القانونية، ولو بيوم واحد، تعقد الانتخابات العامة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ حلّ البرلمان. وهو ما جعل رئيس الوزراء شهباز شريف يقوم بحله في التاسع من الشهر الجاري.

خلافات على تعيين رئيس للحكومة الانتقالية

شريف والأحزاب المتحالفة... أرادوا حلّ البرلمان قبل مواعده الأصلي بثلاثة أيام، الآن لزام عليهم أن يجروا الانتخابات خلال ٩٠ يوماً بدلاً من ٦٠ يوماً، لكنهم لا يريدون ذلك أيضاً. لذا، هناك خلافات على تعيين رئيس للحكومة الانتقالية، إذ من المهام التي تركها الحكومة الحالية للحكومة الانتقالية تأجيل عملية الانتخابات، فمن بين أعضاء التحالف، لا يريد حزب الشعب الباكستاني تأجيل الانتخابات، وسيداً من الغد حملته الانتخابية، كما أعلن وزير الخارجية بلال بوتو زرداري الأسبق. وبوتو هو القيادي في حزب الشعب، ونجل زعيم الحزب أصف علي زرداري، بينما يسعى حزب رئيس الوزراء، حزب الرابطة الإسلامية، بكل قوة لتأجيل الانتخابات، من هنا

والبرلمان الحالي كان من اليوم الأول معرضاً للجدل، فاتهم أعضاء التحالف الحاكم بأنهم حصلوا على دعم المؤسسة العسكرية التي أجرت تزويراً لصالحه في الانتخابات الماضية، لكن بعد سحب الثقة منه، اتهم عمران خان المؤسسة العسكرية بالتآمر عليه والوقوف مع التحالف الحاكم. لم يشهد البرلمان حالة استقرار، ولو يوماً واحداً، خصوصاً في مرحلة حساسة للغاية شهدتها المنطقة والداخل الباكستاني.

لم يتمكن التحالف الحاكم حتى الآن من تعيين رئيس للحكومة الانتقالية، بسبب الخلافات الداخلية بين أعضاء التحالف، والخلافات بين الحكومة والمعارضة". كما يقول يوسف زاي، مشيراً إلى أن "تأجيل الانتخابات إلى فترة معينة قد يكون من أعظم أسباب الخلاف بين أعضاء التحالف الحاكم، كذلك كل حزب يريد أن يأتي على رأس الحكومة هو أقرب إليه".

كيف ضغطت واشنطن؟

شجعت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة الباكستانية، في اجتماع عُقد في ٧ آذار/مارس ٢٠٢٢، على إقالة عمران خان من منصب رئيس الوزراء، بسبب موقفه بشأن حرب أوكرانيا، وفقاً لوثيقة حكومية باكستانية سرية حصل عليها موقع "ذا إنترسبست"

وثيقة سرية تكشف كيف ضغطت واشنطن على إسلام آباد لإزاحة عمران خان؟

الأميركي. وكان الاجتماع، الذي عُقد بين السفير الباكستاني لدى الولايات المتحدة، واثنتين من مسؤولي وزارة الخارجية، موضوع تدقيق مكثف وجدل وتكهات في باكستان، على مدار الفترة الماضية، التي انقضت، ومدتها عام ونصف عام. وبحسب الموقع، بعد شهر واحد من الاجتماع بالمسؤولين الأميركيين، والموثق في وثيقة الحكومة الباكستانية المسربة، تم إجراء تصويت على حجب الثقة في البرلمان عن عمران خان. ولم يسبق نشر نص البرقية الباكستانية، التي أصدرها السفير بشأن الاجتماع وأرسلها إلى باكستان. وتكشف البرقية، المعروفة داخلياً باسم "سايفر"، كلاً من "الجزء" و"العصا" (سياسة تقديم مزيج من المكافآت والتفويض بالعقاب من أجل الحث على سلوك معين)، والتي قدمتها وزارة الخارجية في حملتها ضد خان، واعدةً بعلاقات "أكثر دفئاً" إذا تمّت إزاحة خان، ومهددة إياها بـ"العزلة" إذا لم يتم ذلك. وأشار الموقع إلى أنّ الوثيقة تتضمن سرّاً للاجتماع بين مسؤولي وزارة الخارجية، بمن فيهم مساعد وزير الخارجية لمكتب شؤون جنوب آسيا ووسطها، دونالدو، وأسد مجيد خان، الذي كان في ذلك الوقت سفير باكستان لدى الولايات المتحدة. وفي الاجتماع، وفقاً للوثيقة، تحدثت لو بعبارات صريحة عن استياء واشنطن من موقف باكستان في الصراع. ونقلت الوثيقة عن لوقوله إنّ "الناس هنا وفي أوروبا، قلقون للغاية بشأن سبب اتخاذ باكستان مثل هذا الموقف المحايد والعدواني".

تهميش باكستان

وبحسب ما تابع الموقع، أثار لو "بصراحة" مسألة التصويت بحجب الثقة، وقال: "أعتقد أنه إذا نجح التصويت بحجب الثقة ضد رئيس الوزراء، فسيتم العفو عن كل شيء في واشنطن، لأنّ زيارة روسيا يُنظر إليها على أنها قرار من جانب رئيس الوزراء". وتابع قائلاً: "لكن بخلاف ذلك، أعتقد أنه سيكون من الصعب المضي قدماً". وحذّر لو من أنه إذا لم يتم حل الوضع، "فسيتم تهميش باكستان من جانب حلفائها الغربيين". ثم عقب لو مهدداً بصورة مبطنّة، وفق الموقع، عبر القول: "لا أستطيع أن أقول كيف ستنتظر أوروبا إلى هذا الأمر، لكنني أظن أنّ رد فعلها سيكون مشابهاً"، مضيفاً أنّ خان قد يواجه "عزلة" من جانب أوروبا والولايات المتحدة إذا بقي في منصبه. يُشار إلى أنه في حزيران/يونيو الماضي، اتهم خان الجيش الباكستاني بتعميق الأزمة السياسية في البلاد، وبالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إطلاحتها.

القضاء الإسباني يرفض استئناف رئيس حكومة كاتالونيا السابق

أفادت مصادر قضائية بأن المحكمة الإسبانية رفضت النظر في استئناف رئيس حكومة كاتالونيا السابق كارليس بوتشديمون الهارب إلى بلجيكا خشية اعتقاله، حيث صدرت مذكرة توقيف بحقه. ومن شأن هذا القرار أن يعقد محاولة رئيس الوزراء بيدروسانشيز، للبقاء في منصبه، ويحتاج سانشير بعد انتخابات عامة غير حاسمة في يوليو، إلى تأييد المشرعين السبعة من حزب بوتشديمون الانفصالي الكاتالوني المتمشد "معاً من أجل كاتالونيا"، للحصول على أغلبية تؤهله للبقاء في السلطة. ويطالب الحزب بالعفو عن بوتشديمون، وجميع المتهمين الآخرين بسبب محاولة استقلال كاتالونيا الفاشلة عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى استفتاء على تقرير المصير للمنطقة الشمالية الشرقية الغنية. وفر بوتشديمون إلى بلجيكا لتجنب الملاحقة القضائية بشأن دوره في محاولة الانفصال التي أشعلت شرارة أسوأ أزمة سياسية في إسبانيا منذ عقود. وبحسب ما أفادت مصادر قضائية، رفضت المحكمة الدستورية الإسبانية الأربعة الماضي، النظر في استئناف بوتشديمون ضد مذكرة التوقيف الصادرة بحقه، وهو قرار مفاجئ نظراً لأن المحكمة الدستورية قبلت سابقاً جميع الطعون المتعلقة بمحاولة الاستقلال. هذا وقد رفضت المحكمة الأوروبية، في وقت سابق، دعاوى قدمها بوتشديمون وزميله توني كومينا وكارلا بونستاتي، طالبوا فيها باستعادة الحصانة البرلمانية في البرلمان الأوروبي.



أخبار قصيرة



فضيحة فساد في وزارة الدفاع الأوكرانية

كشفت وسائل إعلام عن فضيحة فساد جديدة في وزارة الدفاع الأوكرانية حيث وقعت عقود شراء سترات للقوات المسلحة ولكن بسعر خيالي تجاوز السعر الحقيقي ثلاث مرات.

وبحسب تقارير إعلامية، وقعت الدائرة العسكرية الأوكرانية في خريف عام ٢٠٢٢، عقداً مع شركة تركية لتزويد القوات الأوكرانية بملابس شتوية. ووفقاً للوثائق المرفقة، كان من المفترض تسليم ٩٠٠ سترة بقيمة إجمالية قدرها ١٤٢٠٠٠ دولار إلى أوكرانيا على دفعة واحدة، لكن في النهاية ثبت أن السعر بلغ ٤٢١٠٠٠ دولار.



الهند.. حكومة مودي تنجو من «فخ» حجب الثقة

نجت حكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي من حجب الثقة أثناء التصويت في مجلس النواب، يوم الخميس. وكانت المعارضة قد طالبت بـ ٢٦ بوليو التصويت على حجب الثقة عن الحكومة على خلفية الاشتباكات العرقية في ولاية مانيبور في غرب الهند، التي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً.

وانتقدت المعارضة من حزب المؤتمر الوطني الهندي ناريندرا "الصمت والتفاسع" تجاه الأحداث في مانيبور، التي وصفتها بـ "حرب أهلية".

بدوره، ألقى مودي خطاباً أمام البرلمان، استمر ساعتين، وجه فيه انتقادات إلى المعارضة وتمهد باستعادة النظام في الولاية المذكورة ومحاسبة المسؤولين عن العنف.



الجيش البيلاروسي يحبط محاولات تسلل لمواقع عسكرية

أعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية أن قواتها أحبطت خلال الأسبوعين الماضيين عدداً من محاولات التسلل لمناطق ومرافق عسكرية يمنع دخولها إلا لمن يحق لهم ذلك. وذكرت الوزارة ساهمت وسائل التابعة لوزارة الدفاع البيلاروسية على قناة تليغرام: "تم تسليم عدد من الموقوفين للأجهزة الأمنية المختصة. كما تم احتجاز مشغل طائرة مسيرة حاول إطلاقها فوق موقع إحدى الوحدات العسكرية. وبحسب الوزارة ساهمت وسائل الحرب الإلكترونية في منع عدة محاولات لتخليق طائرات مسيرة فوق مواقع عسكرية مغلقة.

الصين تقبض على جاسوس أمريكي بمنشأة عسكرية



كشفت السلطات الصينية، أنها ألقت القبض على مواطنين بتهمة التجسس لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، تم تجنيده في إيطاليا.

وقالت وزارة أمن الدولة الصينية، في بيان إنه "بعد تحقيق دقيق، حصلت وكالة الأمن القومي على أدلة بشأن قيام مواطنين بأنشطة تجسس، واتخذت إجراءات ضده وفق القانون"، مضيفة أن "المشتبه به موظف مهم في مؤسسة صناعية عسكرية أرسل للدراسة في إيطاليا، وأثناء وجوده هناك، تعرف عليه مسؤول أمريكي من خلال أنشطة مثل حفلات العشاء والزيارات". وتابعت أنه "بمرور الوقت أصبح المشتبه به معتمداً نفسياً على المسؤول الأمريكي الذي استغل ذلك لغرس القيم الغربية فيه". وذكرت وزارة أمن الدولة الصينية أنه "بينما تعمقت العلاقة كشف المسؤول الأمريكي للمواطن

الصيني أنه عضو في وكالة الاستخبارات المركزية، ووعده بدفع مبلغ ضخم من الأموال والعمل على هجرة أفراد أسرته إلى الولايات المتحدة، وفي المقابل، طلب منه تقديم معلومات حساسة حول الجيش الصيني". ووفق البيان فقد "وافق المشتبه به على العرض وخضع للتدريب على التجسس ثم عاد إلى الصين

وافق المشتبه به على عرض أمريكي وخضع للتدريب على التجسس في إيطاليا ثم عاد إلى الصين بعد انتهاء دراسته في الخارج